

## فرنجة التقي الجميل في بكفيا؛

## إدراج «الانتخاب» أو عدمه لا يستحق الخلاف

فهنالك أمور لنتلقى حولها، وأخرى لا، وأوضح أننا بتمنايز عن عون في طريقة الوصول إلى الهدف، لكن الهدف واحد وهو الوصول إلى قانون انتخابي يؤمن أفضل تمثيل للمسيحيين، مذكراً «بتمنايز المردة» و«التيار» حول موضوع التمديد لقائد الجيش»، ومجدداً التأكيد أنّ «مرشحة الأول والأخير لرئاسة الجمهورية هو العماد عون».

وعما إذا كانت ميثاقية الجلسة ستتمّان في حال حضور «المردة» وتغيّب باقي الكتل المسيحية، قال فرنجيّة: «الميثاقية كلمة مطاطة، فالميثاقية القانونية موجودة، ومع احترامنا للجميع، نحن نعطى جزءاً من هذه الميثاقية»، لافتاً إلى أنّ «رئيس مجلس النواب نبيه بري، رجل تسويات وبإمكانه إيجاد حل في حال آزاد الجميع الوصول إلى ذلك»، معرباً عن «تأييد لاية تسوية تحل المشكلة».

من جهته، رحّب الجميلّ بفرنجة، واصفاً العلاقة بين «الكتائب» و«المردة» ب«النموذجية لأنها مبنية على الاحترام المتبادل والصراحة الشفافة»، معتبراً أنّ «في هذا الطرف نحن بحاجة لأن يكون هناك تنسيق بين كل الأطراف لإنقاذ اللبنانيين من الوضع الذي وصلنا إليه».

وأصل الجميلّ أنّ «مفاجئ هو وفرنجة الرأي العام بخطوة أو مبادرة لك المعضلة المستعصية التي هي معضلة الرئاسة»، وقال: «نامل بالتعاون مع بعضنا لطرح مبادرة تتعلق بالرئاسة، لأنه بالنسبة لنا وفرنجة المعضلة الأساسية هي الانتخابات الرئاسية».

وشدّد على «ضرورة عقد جلسة لانتخاب رئيس للجمهورية أولاً، عندما بالإمكان أن تتحول الجلسة نفسها إلى تشريعية»، مجدداً التأكيد أنّ «التشريع يغياب الرئيس أمر غير دستوري».

والتقى الجميلّ في بيت الكتائب المركزي في الصفي، النائب إبراهيم كنعان ورئيس جهاز الإعلام والتواصل في «القوات اللبنانية»، لمحم رياشي، وتمّ خلال اللقاء البحث في جلسة التشريع المقبلة.

وأعلن كنعان بعد اللقاء أنّ «زيارتنا هي للإعلان عن رفضنا تغييب قانون الانتخاب عن الجلسة التشريعية».



الجميل مستقبلاً فرنجة بحضور سعادة وداغر

## «الوفاء للمقاومة»: نبذل مساعي للوصول إلى تفاهم

واضحاً على ذلك، ودعت «جميع اللبنانيين وقواهم السياسية إلى اليقظة والحذر من مخاطر الإرهاب بوجهيه الإسرائيلي» والتكفيري»، وحيث «الجهود المتواصلة التي تبذلها الأجهزة الأمنية والعسكرية كافة في التصدي لتلك المخاطر، وملاحقة شبكات الإرهابيين».

واعترفت الكتلة أنّ «سقوط الطائرة المدنية الروسية في مصر، ومقتل 224 راكباً على متنها، يشكل حدثاً مأساوياً مروّعاً، يزيد من تداعباته، احتمال أن يكون ناجماً عن عمل إرهابي إجرامي»، ولقّبت إلى أنّ «وجهة المواقف الأميركية والإجراءات الغربية بدت ولكنها تؤلفها سياسي انتهازي ضد مصالح مصر وروسيا معاً، بعيداً من أي مظهر للتعاطف الإنساني والتضامن الجدي تجاه الملايسات، وللتعاطف الطائفي مع المسلّو مع الشعب وفق الاحتمالات كافة، كما عرّبت «عن أسفها البالغ لوقوع هذه الكارثة».

وكانت الكتلة في مستهل جلستها قد توقّفت عند رمزية «يوم شهيد حزب الله» المعتمد بتاريخ 11 - 11 من كل عام، واعتبرته «يوماً مفصلياً مميّزاً في تاريخ لبنان الحديث، بل وفي تاريخ الصراع ضدّ «الكنان الإسرائيلي» الغاصب لفلسطين، ضميصة أنه «من أهمّ مقتضيات الوفاء والاعتزاز بهذا مواصلة الالتزام بدعم ومساندة خيار المقاومة وتمسك بمعادلة الرّبع الوطني المتركة إلى قدرات الجيش والمقاومة والشعب، وأن تكون الدولة أمانة على حقوق ومصالح اللبنانيين، وعلى حماية سيادة الوطن واستقالته في وجه غزوات الصهاينة والتكفيريين، وسياسات الدول الراعية للإرهاب بكل وجوهه وأدواته،

## البناء

عقد «التشريعية» على حالها وتقدّم بسيط في اقتراح استعادة الجنسية

## عون: المضي في الجلسة خطير جداً وسنعلن اليوم إجراء اتنا



فتوش



عون

للمواطنين والوحدة الوطنية في آن معاً». وقوّرت إبقاء اجتماعاتها مفتوحة «لمواكبة التطورات في هذا السياق».

### مساعي حرب

وأعلن وزير الاتصالات بطرس حرب، بعد لقائه والنائبين عاطف مجدلائي وأحمد فتفت، الرئيس بري في عين التينة أننا «نحاول أن نوقف بين مطالب القوى السياسية بشكل عقلائي يؤدّي بالنتيجة إلى السماح للمؤسسات الدستورية القيام بأعمالها، وفقاً للأصول ولتفاهم وطني، وطبعاً، وجدنا لدى دولة الرئيس جواً إيجابياً، وطبعاً هذا يحتاج إلى متابعة، وستناقش اتصالاتنا، ونأمل أن تكون قد وصلنا حتى يوم الخميس إلى صيغة معينة تسمح لنا بنا بجد «حلحلة» لبعض القضايا العالقة، والمالية من دون تصوّر».

فتوش يغيّب والجماعة تحضر في غضون ذلك، أعلن النائب نقولا فتوش رفضه «حضور جلسة تحت عنوان «تشريع الضرورة»، وتكريس هذه السابقة الخطرة ولا سيما أنّ المجلس في دورة انعقاد عادية مُرْمً بفتح أبوابه للتشريع كحق سيادي له وفقاً للمادة 16 من الدستور. وعندما يجتمع المجلس للتشريع في الأمور الحياتية والاجتماعية والصحية، وبعيداً من عنوان «تشريع الضرورة»، ساكون أول الحاضرين كما كنت دائماً».

أما «الجماعة الإسلامية»، فقد أعلنت المشاركة في الجلسة. إلى ذلك، أكد عضو كتلة «التحرير والتنمية» النائب علي خريس، أنّ «هيئة المجلس النيابي ستعقد جلستها يوم الخميس المقبل وسيؤمّن النصاب»، أملاً من جميع الأقرقاء أن يعيدوا إلى رتدشم وصوابهم في هذا الوطن الذي يعاني على كل الصعد».

ودعت رئيسة حزب «الديموقراطيون الأحرار»، تراسيا شمعون النواب إلى المشاركة في الجلسة، وإقرار مشاريع القوانين «التي تحفظ حق لبنان في المساعدات والقروض المُيسّرة، خصوصاً في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها الوطن، وحفاظاً على سمعته الدولية، على الرغم من فشل المجلس النيابي في انتخاب رئيس للجمهورية يسهر على تطبيق الدستور، ويُعيد انتظام عمل مؤسسات الدولة».

وأشادت شمعون بموقفي رئيس «اللقاء الديموقراطي» النائب وليد جنبلاط ورئيس «تيار المرءة» النائب سليم فرنجيه بالتحليهما المنحنيين، خصوصاً أنّ التضحية بمصلحة لبنان وسمعته لا تُنتج رئيساً للجمهورية».

في المقابل، دعا المدير العام السابق للأمن العام اللواء الركن جميل السيد في بيان صادر عن مكتبه الإعلامي، إلى «وقف هذا الإسفاف الدستوري والسياسي من خلال العودة إلى تطبيق الدستور الذي نصّ حرقياً على عدم قبول حصول أي تشريع في المجلس النيابي قبل انتخاب رئيس للجمهورية، وفي خلاف ذلك يتعيّن على الرئيس بري تطبيق الفقرات الأخرى من الدستور كون

## محليات سياسية

### النفائيات والحراك

■ حسين حمّود

أُنشئت الجلسة التشريعية التي دعا إليها رئيس المجلس النيابي نبيه بري تحت عنوان «تشريع الضرورة»، اللبنانيين ملف النفائيات.

على مدى أسبوعين، والبلد بطوائفه وأحزابه وفاعلياته السياسية والدينية والاقتصادية، مشغول بالجلسة، ودخل الجميع ولا يزالون في سجبال واسع حول تفسير عبارة «تشريع الضرورة» استناداً إلى المعايير القانونية والدستورية وحاجتها الوطنية والاقتصادية، وما تفرّع عن العنوان من مفاهيم سياسية وقانونية ودستورية، وأهمّها مفهوم «الميثاقية» وما إذا كان مُدرجاً في الدستور كشرط لانعقاد المجلس النيابي والقيام بوظيفته التشريعية، أم هو عُزف وحاجة لتمتين الوحدة الوطنية. وما إذا كان جائزاً أصلاً، التشريع في ظلّ الشغور الرئاسي، أم لا، بينما لا يزال البلد غارقاً في نفائياته بالرغم من ارتفاع أصوات الجهات الجمعيات البيئية والصحية محذرة من خطورة بقاء هذا الوضع من دون حل، خصوصاً في فصل الشتاء، لما يسبّبه اختلاط النفائيات بالأمطار من أمراض وأوبئة فتّاحة.

إهمال بعض الطبقة السياسية ملف النفائيات ليس مستغرباً. فقد بدأ ذلك منذ حلول الكارثة، وبدل إيجاد الحلول العاجلة للملف حزوله إلى مشكلة مناطقيّة وثائفيّة، وأعطيت سلطة القرار في العلاج ونوعه للبلديات التي تكثّفت بدورها وأجمعت على موقف واحد ورفض كل بلدية في أيّ منطقة استقبال نفائيات المناطق الأخرى، لتصبح بذلك سلطات فدرالية تتمتع بالحكم الذاتي بعيداً من السلطة المركزيّة التي تمثّلها الحكومة العاجزة عن فرض أيّ قرار، ولو تعلق الأمر بكوارت بيئية وصحية خطيرة. لكن ما يثير التساؤل هو غياب الحسراك المدني الشعبي الذي فجّرت به الأساس أزمة النفائيات، عن الساحات، فلا اعتصامات ولا تظاهرات ولا بيانات منذ إعلان وفاة خطة وزير الزراعة أكرم شهيبّ ومستشاريه لمعالجة المشكلة، وكانّ الحراك مات أيضاً.

لكن قيادياً في الحراك نفى أنّ يكون الوضع وصل إلى هذا الحد، أو أنّ يكون الحراك فشل في تحقيق الأهداف التي انطلق من أجلها، موضحاً أنّ النشاطات مجمّدة بغية إجراء تقييم الحركات التي جرت سابقاً وتناجها على الحراك والمشاركين فيه من جهة، والتأثير الذي أحدثته على المستويين السياسي والشعبي عموماً من جهةٍ أخرى.

وكشفت المصدر عن ورشة عمل لقيادات الحملات النشطة على هذا الصعيد تهدف إلى إيجاد إطار تنظيمي شامل يضمّ الجميع تحت قيادة موحّدة، ورؤية سياسية واضحة وجامعة بعيداً عن اصطفاقات 8 و14 آثار وطرحاتها.

وإذ لُقّت إلى أنّ الحركات لم تغبّ عن الشارع، بل تشبّعت وتوزّعت بين الحملات القائمة التي نفذت اعتصامات أمام مرافق حكومية متعدّدة في العاصمة والمناطق، أعلن أنّ الإطار التنظيمي الموحد الجديد يحضّر لتنفيذ تحرك نوعي مفاجئ في عيد الاستقلال في الثاني والعشرين من الشهر الحالي، موضحاً أنّ هذه الخطوة لا تزال قيد

الدرس والنقاش بين القيادات. وأشار المصدر إلى أنّ الطبقة السياسية تعاملت بذكاء مع الحراك السابق من خلال التسبّب بصدام بين الناشطين أنفسهم، وهذا ما يتمّ التركيز عليه في النقاشات من أجل تحاشيه في المرحلة المقبلة.

ورفض أنّ يكون تجاوز الحراك موضوع النفائيات إلى مطالب أخرى قد أثر عليه، مؤكداً أنّ الهدف ليس معالجة هذه المشكلة، بل إصلاح النظام برمّته ومحاسبة الفاسدين، وهذا الأمر لا يتحقّق إلا من خلال قانون انتخابي يؤمّن التمثيل الشعبي والسياسي لجميع الأطراف في المجلس النيابي وإجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن، لذلك هذا المطلب هو الأساس

في التحرك. إنّه، متمسكّ بمطالبه بالرغم من «ذكاء» السلطة بحسب توصيف المصدر، وهو يعمل على «تجديد نفسه برؤية سياسية وتنظيمية موحّدة، ليكون أكثر فعالية في نشاطه المقبل، بينما الأزمات على مستوى السلطة تتكاثر يوماً بعد يوم من دون أيّ أفق أو حتى طرف خطّ لمعالجة أيّ ملف من الملفات العالقة، وفي طبيعتها ملف النفائيات الذي ينظر عقد جلسة لمجلس الوزراء تبدو مستحيلة، بينما الجلسة التشريعية المقبلة يومي الخميس والجمعة المقبلين غير واضحة المعالم والمصير حتى الآن، والكلّ يتجادلون الاتهامات بالشلل والتعطيل.

المجلس الحالي الممدّد نفسه هو بحكم المنحلّ، وفي هذه الحالة يقول الدستور بأنه إذ تزامن فراغ سدة رئاسة الجمهورية مع مجلس نيابي مُنحل تكون الخطوة الدستورية الوحيدة الممكنة هي الدعوة إلى انتخابات نيابية بالقانون الانتخابي القائم، ليبدأ انتخاب رئيس جمهورية من قبل المجلس الجديد، ثمّ تشكيل حكومة جديدة».

### الجنسية الجديدة

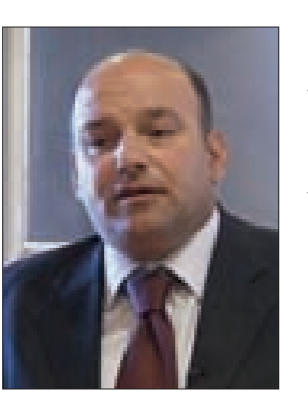
وفي سياق مُنصل، واصل نواب تيار المستقبل والتيار الوطني الحر وحزب الكتائب والنواب المستقلون اجتماعاتهم لليوم الثاني على التوالي لتنسيق المواقف للبحث في موضوع استعادة الجنسية للمتحرّرين من أصل لبناني. انطلق الاجتماع من النقطة التي انتهى إليها في اجتماع أول من أمس، والمتعلقة بحق إعطاء المرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي الجنسية لأبنائها. وعلى هامش الاجتماع لوجح مغادرة النائب جورج عدوان إلى وجهة لم يكشف عنها لمزيد من البحث، كما لوجح عقد لقاءات جانبية جمعت النواب: علي بزّي (أمل)، عدوان (قوات اللبنانية) وعلي فياض (حزب الله) وآلان عون (التيار الوطني الحر)، وكشف فياض حرص الحزب على أنّ تعقد الجلسة التشريعية من دون خسائر لأحد.

وبعد الاجتماع، قال النائب إبراهيم كنعان: «استمعنا إلى عدد من الملاحظات التي كان الوزير سمير الجسر وضعها لإقترح استعادة الجنسية للمتحرّرين من أصل لبناني، وسمعت قول أنّ أخرج من الاجتماع بعض الأخبار المتناقضة، من هنا اقتضى التوضيح».

أضاف: «اجتماع اليوم (أمس) كان لأخذ آجوبة على بعض الاقتراحات التي طرحت أول من أمس، ومنها ما يتعلّق بموضوع المادة الأولى من الاقتراح، أي من تشمل من المستفيدين من هذا الاقتراح، ومقيمين ومهاجرين. وبالإحصاء الذي كان معمولاً به بحسب القانون في الأعوام 21 و24 و32، وكنا أيضاً نبحث في النقطة التي بحثناها أول من أمس، والمتعلقة بحق الأم اللبنانية إعطاء الجنسية. وهنا كان الخلاف في الرأي بين اكتساب الجنسية وتمييزه عن استعادة الجنسية، وبالتالي كان هناك تقاهم على أنّ يكون هذا الأمر موضوعاً خاصاً لا علاقة له بالاقتراح موضع النقاش والمتعلق باستعادة الجنسية للمتحرّرين من أصل لبناني. وأنّ التقدم الوحيد والبسيط الذي هو في بعض الفقرات أو بعض العبارات الموجودة في المادة الأولى، لكن ما زلنا في المسائل الأساسية التي طرحت، خصوصاً إذا كنا نتحدث عن سجلات النقيمين والمهاجرين والاستثناءات الموجودة في متن الاقتراح المعجل المكرر حتى لا يُعقد هذا الاقتراح عن أهدافه وهي إعطاء واستعادة الجنسية للمتحرّرين من أصل لبناني، الذين هاجروا في تلك المرحلة، وطبعاً إذا كنا نتحدّث وموصولاً إلى الدرجة الثانية، أي الأب والأخ الخ... وهذا الموضوع لا يزال حوله نقاش مستمر. وتمّ الاتفاق على أنّ تجري مساء اليوم (أمس) الاتصالات اللازمة مع المعنيين في هذه الملاحظات حتى نستطيع أن نحدّد غداً (اليوم) وجهة السير التي سيكون فيها اجتماعاً».

## جونى: لا حصانة للبناني

### في «يونيفيل»



هل يتّمعّ اللبنانيون العاملون مع قوات الطوارئ الدولية في الجنوب (يونيفيل) بالحصانة التي تمنع ملاحقتهم قضائياً إلا وفق أصول محدّدة؟

السؤال اثارته قضية اللبناني هاني م. المشتهيه بالتحسيس لمصلحة العدو الإسرائيلي»، وهو يعمل لدى «يونيفيل» منذ 30 عاماً، ومشغول بالحصانة التي تقول قوات الطوارئ، إنها وارده في الاتفاق المُبرّم بينها وبين السلطات اللبنانية.

ما هي حقيقة هذه الحصانة وما طبيعتها القانونية وهل تُعطى فعلاً لكلّ العاملين في قوّات الطوارئ؟

الإستاذ في القانون الدولي الدكتور حسن الجوني، أجاب «البناء» على هذه الأسئلة، موضحاً في البداية أنّ «موضوع الحصانة دقيق وحساس جداً»، وقال: «بحسب العرف الدولي واتفاقية فيينا لحماية الجسم الدبلوماسي والقنصلي، تُمنح الحصانة لكل شخص دبلوماسي أو حتى للموظفين الكبار في الأمم المتحدة، لكنها لا تُمنح للموظفين الإداريين. فمثلاً لا تُعطى الحصانة لمحاسب أو لحاجب، وحسب ما فهمنا فإنّ المشتهيه فيه بالعمالة، الموظف لدى قوات يونيفيل هو موظف إداري، لذا لا تشمله الحصانات».

ويضيف جوني: «حتى لو نصّ الاتفاق الموقع بين لبنان و«يونيفيل» على موضوع الحصانة فإنّها لا تُمنح للمواطن اللبناني الذي يعمل معها في لبنان. قد يستفيد منها في الخارج، أما في بلده فلا تعطيه أيّ امتياز خاص لأن الحصانة، لا تُسقط عامل الجنسية وبالتالي فإنّ أيّ جرم يرتكبه هذا الموظف في بلده تُطبّق عليه قوانين هذا البلد. لذا يُفترض أنّ يستثنى الاتفاق المبرم بين لبنان والأمم المتحدة للموظفين اللبنانيين».

ونقطة ثالثة يُثيرها الدكتور جوني وهي «خيانة الموظف وطنه وتعرض أمنه القومي للخطر، وكذلك خيانتته المؤسسة التي يعمل فيها»، لذا يرى أنّ المطلوب من القوات الدولية أن ترفض ما قام به الموظف المذكور، مؤكداً أنّ محاسبته على الجرم المنسوب إليه تتم وفق قانون العقوبات اللبناني. «لأنّ الحصانة كما ذكرت سابقاً لا تُسقط عامل الجنسية طالما هو يعمل على الأراضي اللبنانية».

### ججعب

من جهته، تمنّى رئيس حزب «القوات اللبنانية»، سمير ججعب بعد لقائه رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه على رأس وفد من الجمعية، على الرئيس بري أنّ «يأخذ في الاعتبار المواضيع المطروحة كافة حتى تنتهي منها في الجلسة التشريعية المحدّدة في 12 و13 الحالي»، محذراً أنّ «موضوع الميثاقية حساس جداً»، محذراً من أنّ «أي تلاعب بهذه الميثاقية يعني التلاعب باتفاق الطائف، وهذا أمر لا يمكن أن يحصل باعتبار أنّنا لا نملك دييلاً في الوقت الحاضر».

بدوره أكد طربيه أنّ حصل على «تلميحات كافية» من ججعب لجهة صدور القوانين المالية المطلوبة دولياً قبل نهاية العام الحالي، مشدداً على أنّ «لاخير للبنحان الإصدار القوانين المالية»، مؤكداً «بهيمن أنّ نصدر القوانين ضمن الميثاقية».

في المقابل، شدّدت كتلة المستقبل على الأهمية القصوى والمشاريع واقتراحات القوانين المعروضة على جدول أعمال الجلسة التشريعية، معتبراً أنّ «إقرار هذه القوانين يُجنّب لبنان واللبنانيين كansa مزة في حال تشريعها».

وشدّدت الكتلة على «دعم الجهود الآيلة إلى إيجاد حل لانعقاد جلسة نهار الخميس كافة»، داعية «جميع القوى السياسية إلى بذل الجهود اللازمة بما يحفظ الأمن الاقتصادي والتدقي

## كواليس

● توقّع قيادي في «القوات اللبنانية» تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في لبنان خلال المرحلة المقبلة، لكنه استبعد حصول صدامات مسلّحة بين الأطراف اللبنانية «لأنّ الجميع يرفض العودة إلى الحرب التي جربوها سابقاً وأدت إلى ويلات». مع ذلك أكد القيادي المشار إليه، أنّ «القوات» لن تسمح لأحد بالاعتداء عليها وستجابهه بقوة، مذكراً «بتاريخها في الحرب الأهلية»، من دون أنّ يؤكّد أو ينفي حيازة حربه السلاح.

● بعد الإنجاز الأمني الكبير الذي حقّقه المديرية العامة للأمن العام بكشفاه قبل أيام شبكة التجسس التي تعمل لمصلحة العدو «الإسرائيلي» وتوقيف بعض عناصرها، وبينهم موظف في قوات الطوارئ الدولية في الجنوب (يونيفيل)، تحدّث مهتمّون بالشأن الأمني عن إنجاز آخر سيحقّقه أحد الأجهزة الأمنية قريباً من دون الإفصاح عن طبيعته وما إذا كان يتعلّق بالعدو «الإسرائيلي» أو بالتنظيمات الإرهابية.

● تحوّف ضابط سابق من تزايد عمليات التفجير، أخيراً، في بلدة عرسال البقاعية متوقفاً عند عملية تفجير مقرّ هيئة علماء القلمون، والروايات والفرضيات التي أعقبتها حول الجبهة التي تقف وراءها وأهدافها، ولا سيما الفرضية التي عزت الجريمة إلى أسباب عاطفية تتعلّق بشباب سوري آزاد الانتقام من حبيبته لارتباطها بشابٍ آخر فنفّذ عملية انتحارية بواسطة حزام ناسف، أثناء عقد القران في مقرّ الهيئة. وقال الضابط: «لم يعد السبب أو الدافع مهمّاً بل الأهمّ كيف يحصل جوني: بحسبى على الحزام الناسف والمتفجرات و«مين؟» ليضيف: «يبود أنّ هناك كميات كبيرة من المتفجرات في عرسال ولا سيّما في مخيمات النازحين، كما أنّها باتت متداولة بين الناس كأيّ شيء عادي، ما يجعل المخاوف تزداد من إمكان تنفيذ عمليات إرهابية بسهولة فائقة في أيّ وقت وضدّ أيّ كان، إذا لم يتمّ اتّخاذ إجراءات مُشدّدة وذات فعالية للححدّ من انتشار هذا النوع من السلاح الفتاك في تلك المنظمات».

● مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات البلدية صيف العام 2016 تسال معنويّون بهذا الاستحقاق ما إذا كانت هذه الانتخابات ستحصل أم يتمّ التمديد للمجالس البلدية الحالية على غرار التمديد للمجلس النيابي، طالماً أنّ الأوضاع والظروف التي أملت التمديد للمجلس تزال كما هي؟

في مجلس النواب الذي لا عذر لديه من تشريع قانون للانتخاب طال البحث فيه».

وتطرّق الداود وجمحمدان إلى موضوع الحراك الشعبي، وأيّدا استمراره لما يرفعه من قضايا تمّ المواطنين في شؤونهم الحياتية والخدماتية والإمنائية».

تمّ استقبال الداود رئيس «حركة الشعب» النائب السبايح نجاح واكيم، الذي عرض للاوضاع

استقبال الأمين العام لـ«حركة النضال اللبناني العربي» النائب السابق فيصل الداود، أمين الهيئة القيادية في «حركة الناصريين المستقلين- المرابطون» العميد مصطفى جمحمدان، واستعرضا الأوضاع السياسية في لبنان. وأكدوا «ضرورة صدور قانون انتخاب على أساس النسبية ولبنان دائرة واحدة أو المحافظات الخمس، ومن دونه لن يصحّح التمثيل للاوضاع

في مجلس النواب الذي لا عذر لديه من تشريع قانون للانتخاب طال البحث فيه».

تمّ استقبال الداود رئيس «حركة الشعب» النائب السبايح نجاح واكيم، الذي عرض للاوضاع